ESOHR

إعدامات السعودية 2021

اضطراب القرار السياسي

صادر عن
المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان
ESOHumanRights
eshor.org

المقدمة

شهدت المملكة العربية السعودية تصاعدا كبيرا في أعداد أرقام أحكام الإعدام المنفذة في العام 2021، مقارنة بالعام 2020 الذي تغنت فيه المؤسسات الرسمية السعودية بانخفاض أرقام عمليات الإعدام. رصدت المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان تنفيذ 67 حكم إعدام منذ بداية العام 2021، في ارتفاع نسبته 148%، مقارنة بالعام 2020 الذي نفذت فيه السعودية 27 حكم بحسب هيئة حقوق الإنسان الرسمية.

عودة أرقام الإعدام إلى الارتفاع خلال 2021، تشير إلى استهتار السعودية بالدماء، خاصة أن المحاكمات الصورية التي تجريها تفتقر لأبسط المعايير الدولية للمحاكمات العادلة. كما تكشف الأرقام، أن انخفاض 2020، لم يكن نتيجة سياسات استراتيجية لتقليص عمليات الإعدام، وإنما كان

بإرادة شخصية من ولي العهد محمد بن سلمان، الذي كان منهمكا في ترميم صورته الملطخة بانتهاكاته الجسيمة لحقوق الإنسان.

خلال الثلاث السنوات الأخيرة، اضطربت أرقام عمليات الإعدام في السعودية بشكل لافت، بعد التصاعد الواضح الذي بدأ مع وصول الملك سلمان للحكم في يناير 2015. في 2019 سجلت السعودية الرقم الأعلى بتنفيذ 186 عملية إعدام، وفي العام الذي تلاه، انخفضت لأدنى مستوى بتنفيذ 27 حالة إعدام. نشرت هيئة حقوق الإنسان بيانا حول أعداد الإعدامات المنفذة في 2020، مع احتفاء بانخفاض الارقام. لكن في 2021 عادت الأرقام للارتفاع مرة أخرى، مما يشير إلى تخبط السعودية في التعامل مع تطبيق هذه العقوبة، التي أدت إلى توجيه انتقادات حقوقية شديدة للحكومة.

تضاعفت الإعدامات المنفذة في 2021 عن العام الماضي

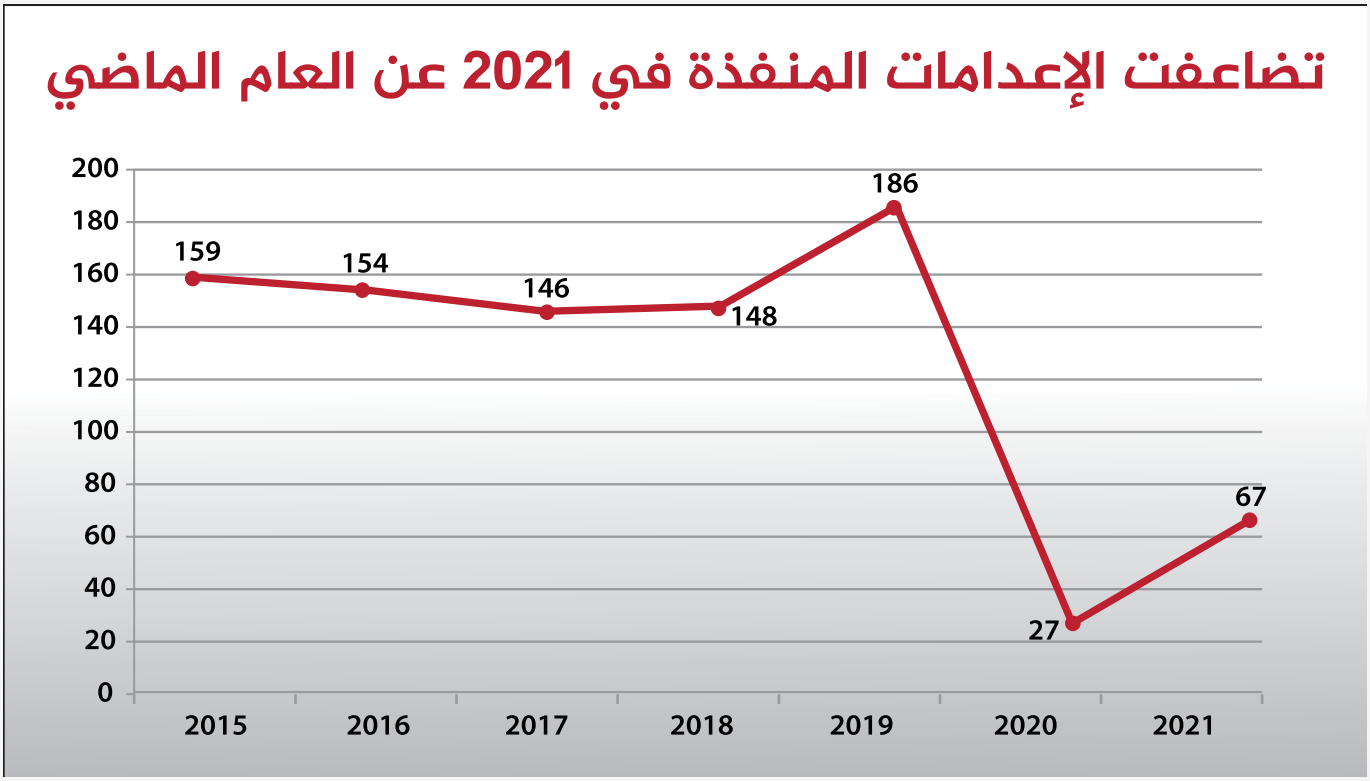

وعود مخادعة

في أبريل 2018، وعد ولي العهد محمد بن سلمان خلال مقابلة مع صحيفة التايمز، بتخفيض استخدام عقوبة الإعدام بشكل كبير.

ولكن منذ ذلك الحين حتى نشر هذا التقرير، نفذت السعودية 387 عملية إعدام، نصفهم تقريبا لم توجه لهم تهما من الأشد خطورة.

التهم غير الجسيمة مقابل تهم القتل

(منذ بداية ابريل 2018 و حتى نهاية 2021)

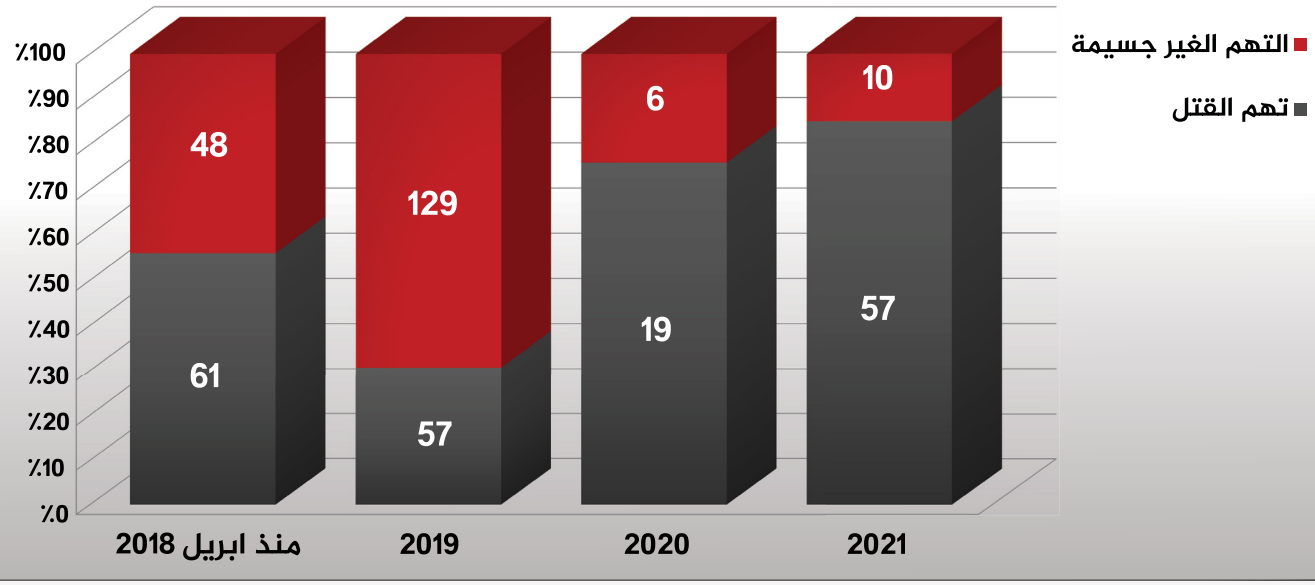

في يونيو 2020، رفع عضو في مجلس الشورى السعودية توصية بإلغاء عقوبة الإعدام في جميع العقوبات التعزيرية، التي تعد عقوبة تستند إلى لتقدير القاضي، والاكتفاء بعقوبات أخرى مناسبة لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية. بعد الحديث عن هذه النقاشات لم يرصد تنفيذ أي حكم قتل تعزيري خلال العام 2020. لكن عادت السعودية لتنفيذ أحكام القتل التعزيرية خلال العام 2021 وأعدمت حتى نهاية العام 9 أشخاص. بحسب رصد المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان، لا يزال ما لا يقل عن 42 شخصا على الأقل مهددا بالقتل التعزيري. تخشى الكثير من العائلات الحكومة السعودية في حال أفصحت عن المطالبة بإعدام ذويهم، مما يجعل المنظمة تعتقد أن الأرقام الحقيقية تفوق الحالات المرصودة لديها.

عمليات الإعدام

نفذت السعودية بحسب البيانات الرسمية التي تصدرها وزارة الداخلية، 67 عملية إعدام، 66 منهم ذكور، وإمرأة واحدة. تتوزع جنسيات ضحايا الإعدامات كالتالي: 51 من المواطنين السعوديين، 7 من الجنسية اليمنية، 4 من الجنسية المصرية، 2 من الجنسية الباكستانية، حالة واحدة من الجنسية التشادية، حالة واحدة من الجنسية السودانية، وحالة واحدة من الجنسية النيجيرية.

9 حالات من العدد الكلي تم تنفيذها بناء على أحكام تعزيرية، أربع حالات على خلفية تهم سياسية، وثلاثة جنود اتهموا بالخيانة العظمى، بالإضافة إلى قضية وجهت لصاحبها خليط من تهم الاتجار بالمخدرات وتهم سياسية، وقضية التهم فيها تتعلق بالانتماء لتنظيم داعش.

إعدام الأطفال

يحظر القانون الدولي عقوبة الإعدام بحق القصّر. بعد ضغوط دولية جراء قتل السعودية للأطفال، أصدرت في 1 أغسطس 2018 نظاما خاصا بالأحداث يقضي بعدم إعدامهم تعزيرا، مع البقاء على تطبيق العقوبة في حالات القصاص والحدود. منذ ذلك التاريخ حتى الآن سجلت المنظمة 12 عملية إعدام تعزيري بحق أشخاص وجهت لهم تهما في الوقت الذي كانوا فيه قصّر. في 24 مارس 2020 أيضاً صدر أمر ملكي بإلغاء إعدام القصّر يتضمن مادة فضفاضة تستثني المتهمين بقضايا إرهاب، لكن هيئة حقوق الإنسان الرسمية قالت أن جميع القصّر مشمولين بالأمر الملكي. لم يتم نشر تفاصيل الأمر الملكي بشكل رسمي.

على الرغم من أن السعودية أسقطت عدة أحكام إعدام بحق قاصرين، من بينهم علي النمر، عبدالله الزاهر، داوود المرهون، ورفعت طلب الإعدام عن محمد الفرج وآخرين، إلا أنها لا تزال تتحايل على أنظمتها من أجل إعدام آخرين اعتقلوا بعد إكمالهم السن القانوني (18 عاما)، ولكن النيابة العامة وجهت لهم تهما في الفترة التي كانوا فيها قصّر.

في 16 يونيو 2021 أعلنت السعودية تنفيذ الإعدام التعزيري بحق مصطفى آل درويش بخليط من التهم، بعضها كانت في فترة الطفولة.

القتل التعزيري

تنقسم العقوبات في الشريعة الإسلامية إلى ثلاثة أقسام:

1- القصاص، وهو تنفيذ عقوبة القتل في القاتل، وهي عقوبة مقدرة في الشرع.

2- الحدود، وهي عقوبات مقدرة في جرائم محددة، كالسرقة، شرب المسكر، الحرابة.

3- التعزير، وهي عقوبة تقديرية غير محددة في الشرع، ترجع في تقديرها للقاضي والحاكم، وهي في الجرائم التي لم تحددها الشريعة الإسلامية. ولقد اختلف علماء المسلمين في حدودها، فمنهم من قال أنها أقل من عشرة أسواط، ومنهم من قال أنها تصل إلى القتل.

تستخدم السعودية عقوبة التعزير بشكل واسع جدا، عبر الاستناد لأفهام دينية متشددة، ترى أن أصحاب الرأي والمعارضين، بالاضافة للمتهمين بارتكاب جرائم الاتجار بالمخدرات يستحقون إنزال عقوبة القتل التعزيري بحقهم.

تهم سياسية

منذ وصول الملك سلمان للحكم في يناير 2015 تصاعدت أرقام القتل التعزيري في السعودية بحق أصحاب الرأي والمعارضين وبلغت حتى نشر هذا التقرير 93 عملية إعدام. في العام 2021 نفذت السعودية 8 عمليات إعدام على خلفية تهم سياسية، ولا يزال ما لا يقل عن 42 شخصا آخرين يواجهون العقوبة ذاتها على مختلف درجات التقاضي.

تهم الاتجار بالمخدرات

بحسب إحصاءات المنظمة، أغلب ضحايا القتل التعزيري هم من فئة المتهمين بالاتجار بالمخدرات. منذ بداية عهد الملك سلمان حتى نهاية العام 2021، نفذت السعودية 297 عملية إعدام لأشخاص وجهت لهم تهما تتعلق بالمخدرات. قالت هيئة حقوق الإنسان السعودية أن عقوبة القتل بحق مرتكبي جرائم المخدرات أوقفت بشكل أختياري. لكنها في العام 2021 أعلنت عن إعدام شخصا متهما بخليط من الجرائم، من بينها تهمة الاتجار بالمخدرات. على الرغم من إعلان هيئة حقوق الإنسان وقف عمليات الإعدام ضد الذين يواجهون قضايا مخدرات، لم يتم تعديل القوانين أو إصدار أحكام بديلة، ولا زال المحكومون بالإعدام بجرائم مخدرات يواجهون مصيرا مجهولا.

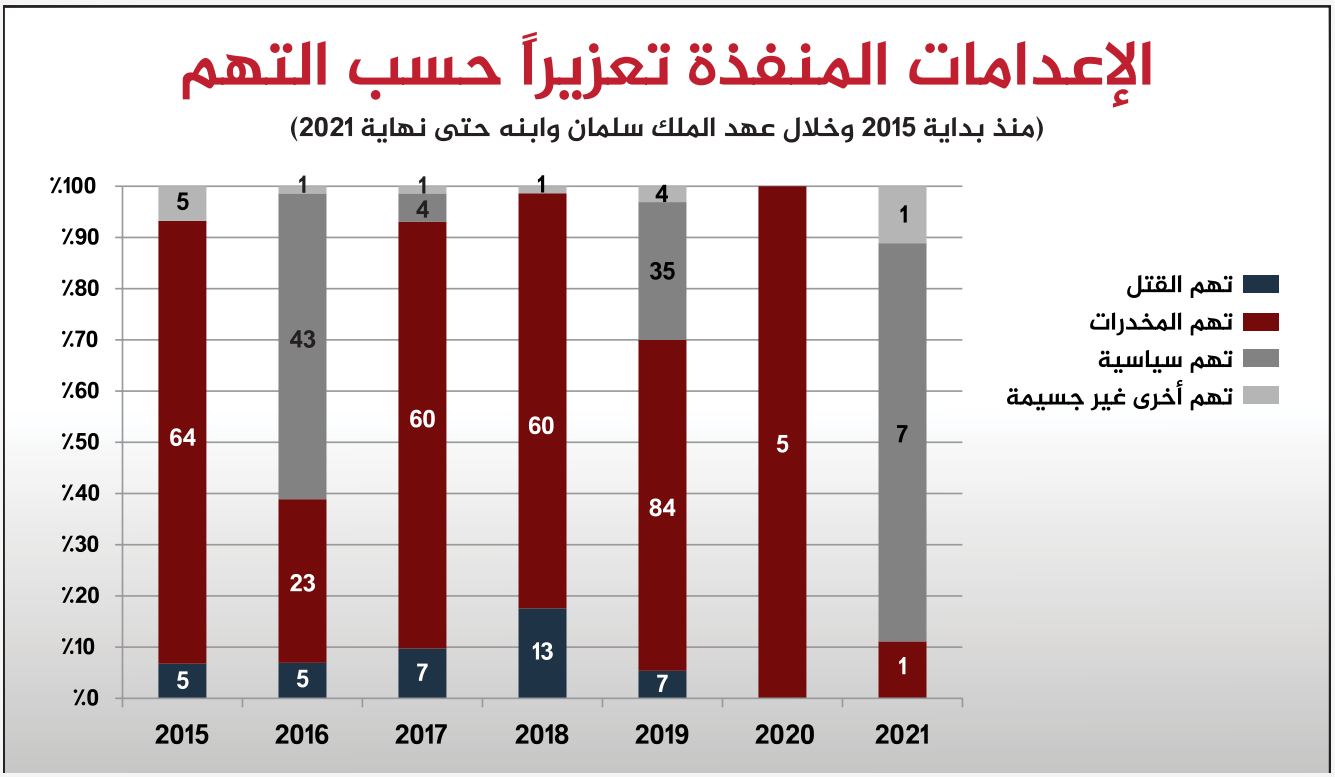

مهددون بالإعدام

علاوة على حالات الإعدام المنفذة، شهد العام 2021 تصاعدا في مطالب الإعدام والمصادقة على أحكام أخرى. بحسب رصد المنظمة، لا يزال ما لا يقل عن 42 شخصا على قوائم الإعدام، من بينهم قاصرون، مثل حسن الفرج وجلال اللباد ويوسف المناسف وسجاد آل ياسين، الذين تطالب النيابة العامة بإعدامهم على الرغم من الانتهاكات التي انطوت عليها قضاياهم.

يواجه عدد من المعتقلين أحكام نهائية بالقتل، وقد تنفذ في أية لحظة. من بينهم مصطفى الخياط، محمد الشاخوري، وأسعد شبر، الذين يواجهون تهما بالتظاهر. بالإضافة إلى ياسين ال ابراهيم الذي يواجه تهما مفبركة بالتجسس. كما لا تزال النيابة العامة تطالب بقتل الطفل عبدالله الحويطي على الرغم من إسقاط حكم إعدامه. أوضح رصد المنظمة أن هناك غموضا في توقيت تنفيذ الأحكام، قد يعود إلى سرية في وقت التنفيذ مما يحرم العائلات من متابعتها ومعرفة اقتراب وقت التنفيذ الذي تمتنع السعودية عن ابلاغ الاهالي عنه، وحرمانهم من توديع ذويهم .

إضافة إلى ذلك، لا يزال الباحث حسن فرحان المالكي، الشيخ سلمان العودة، وعلي العمري، يحاكمون في المحكمة الجزائية المتخصصة، في ظل تأجيل مستمر مع إصرار النيابة العامة على طلب القتل.

إجراءات جائرة

بحسب القانون الدولي، يجب أتباع أدق الإجراءات القانونية وتوفير أكبر الضمانات الممكنة للمتهمين في الجرائم المعاقب عليها بالإعدام. تدعي السعودية في المحافل الدولية أنها تلتزم بالقيود والقوانين الدولية فيما يخص عقوبة الإعدام، ولا تصدر أحكام القتل إلا بعد إجراءات صارمة، وأنها لا تنفذها إلا بعد توافر أدلة واضحة لا تحمل أي تفسير بديل للوقائع. كما قالت أن القوانين تخضع للمراجعة المستمرة.

مراقبة المنظمة الأوروبية السعودية للإجراءات المتبعة والمحاكمات المتعلقة بعقوبة الإعدام والقضايا السياسية، يظهر أن المباحث العامة -التي تتبع رئاسة أمن الدولة القمعية المرتبطة بالملك وابنه- تسحق بشكل منهجي جميع حقوق المتهم التي تكفلها الأنظمة المحلية.

في معظم الحالات التي رصدتها المنظمة، يُحرم المتهم بعد اعتقاله مباشرة من التواصل مع عائلته ويُعزل في الحبس الانفرادي لمدة طويلة في فترة التحقيق، كما يمنع من الاستعانة بمحام قبل بدء المحاكمة الصورية، في خلاف صارخ لنظام الإجراءات الجزائية المحلي.

ينتزع محققو رئاسة أمن الدولة الاعترافات من الضحايا تحت وطأة التعذيب أو يقومون بأنفسهم بكتابة الاعترافات ويرغمونهم على التوقيع عليها، ومن ثم يجبرونهم على مصادقة تلك الاعترافات لدى قاضي التصديق، ما يجعلها نافذة في المحكمة فيما بعد كدليل إدانة بحق الضحايا، ما من شأنه جعل دفاع المحام بلا جدوى. وعلى الرغم من إيضاح صكوك الأحكام التي حللتها المنظمة، أن المتهمين يؤكدون

أمام القضاة تعرضهم للتعذيب، يعمد القضاة إلى تجاهل ذلك وإصدار أحكام الإعدام على الرغم من دعاوى التعذيب وأدلة انتهاكات الإجراءات القانونية قبل المحاكمات الصورية.

ابتكرت السعودية منصب قاضي التصديق من أجل جعل الإقرارات المنتزعة تحت وطأة التعذيب في فترة التحقيق شرعية قبل المحاكمة، بخلاف المادة 108 من نظام المرافعات الشرعية التي تنص على:" إقرار الخصم - عند الاستجواب أو دون استجوابه - حجة قاصرة عليه، ويجب أن يكون الإقرار حاصلاً أمام القضاء أثناء السير في الدعوى المتعلقة بالواقعة المقر بها". يُحجِم هذا الإجراء دور محامي المتهم أثناء سير المحاكمة ويجعل دفاعه غير فاعل، نظراً لاستناد القضاء في الإدانة لتلك الإقرارات. تعاود المباحث العامة التحقيق مع المتهم الممزوج بالتعذيب في حال امتنع عن المصادقة على إقراراته لدى قاضي التصديق، ما يجعل الكثيرين يقومون بالمصادقة للتخلص من التعذيب.

تهم فضفاضة وأفهام دينية متطرفة

لا يجيز القانون الدولي استخدام عقوبة الإعدام إلا على جرائم منصوص عليها في القانون المحلي، كما لا يجيز تطبيق العقوبة إلا على الجرائم الأشد خطورة، التي ينتج عنها بشكل متعمد جرائم قتل. لا يوجد في الأنظمة المحلية السعودية حصر لجميع الجرائم التي يعاقب عليها. عوضا عن ذلك، تستخدم السعودية في محاكماتها الصورية أفهاما متطرفة للنصوص الدينية من شأنها تبرير قتل المعارضين وأصحاب الرأي تعزيرا. بحسب الأفهام المستخدمة يحق للحاكم أن يقتل من

يعارضوا حكمه أو بعض سياساته، كما يحق له قتل من يمتلكون وجهة نظر مختلفة معه في فهم الدين، على اعتبار أن معصيته معصية لله تعالى.

على سبيل المثال، يواجه الباحث حسن فرحان المالكي مطالبة بإعدامه عبر الاستناد لآرائه الدينية والتاريخية -التي تتعارض مع المذهب الوهابي الرسمي- كدليل إدانة.

إقرارات منتزعة تحت وطأة التعذيب

تستخدم السعودية التعذيب لانتزاع اعترافات من الضحايا وتستند إليها فيما بعد في المحكمة على أعتبرها دليل إدانة، في مخالفة صارخة لإتفاقية مناهضة التعذيب التي تحظر الاستناد للأقوال المنتزعة تحت التعذيب.

خلصت دراسة أجرتها المنظمة بعد فحصها مستندات رسمية لـ 110 حالة، من بينها العشرات لأشخاص من ضحايا الإعدامات، أن القضاة في السعودية يتجاهلون بشكل غير مبرر دعاوى التعذيب التي يمارسها المحققون في السعودية، ما يشير أنها جريمة مباحة ومحمية في سجون البلاد.

محاكمات صورية

طعن محامو العديد من ضحايا عمليات الإعدام، التي رصدتها المنظمة الأوروبية السعودية، ومن لم يصدر بحقهم بعد أحكام نهائية، أمام المحكمة، في الإجراءات المتخذة بحقهم لمخالفتها الأنظمة المحلية، ولكن على الرغم من ذلك لم يتخذ القضاة أية إجراءات لإبطال المحاكمات. علاوة على ذلك أصدروا أحكاما بالقتل أو استمروا في المحاكمات ولم يكترثوا لسحق المباحث العامة للأنظمة المحلية. تؤكد هذه الوقائع أن المحاكمات في السعودية صورية وغير مستقلة، وأن الملك وولي العهد يستخدمان هذه المحاكمات من أجل تصفية أصحاب الرأي والمعارضين بطريقة "قانونية".

الخاتمة

تعتقد المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان أن تصاعد تنفيذ عمليات الإعدام واستمرار النيابة بالمطالبة بتطبيق هذه العقوبة في 2021، يشير إلى إصرار السعودية على تجاهل التوصيات الدولية التي تدعو إلى حصّر استخدامها بحق مرتكبي الجرائم شديدة الخطورة. بالإضافة إلى ذلك، ترى المنظمة أن عودة تصاعد عمليات الإعدام في السعودية كشفت أن القيادة السياسية في البلاد غير جادة في ترجمة وعودها بإجراء إصلاحات في ملف الإعدامات والكف عن نزعتها الدموية تجاه المعارضين وأصحاب الرأي. كما تخشى المنظمة أن مماطلة السعودية في تطبيق وعودها يهدف إلى رغبتها بتصفية العشرات ممن تطالب النيابة بإعدامهم ومن صدرت بحقهم أحكام نهائية، قبل إقرارها أنظمة تكبلها أمام المجتمع الدولي.

ESOHR

ESOHumanRights

esohr.org